

Distr.: General
17 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان * * *

موجز

دعا مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/18، رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن أعمال مجلس الأمناء اعتباراً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وعملاً بقرار المجلس 28/36، يقدم هذا التقرير في آذار/مارس 2022 إلى مجلس حقوق الإنسان المعقود في دورته التاسعة والأربعين. وهو يتضمن معلومات مستكملة عن أعمال مجلس أمناء صندوق التبرعات المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق لرئيس مجلس الأمناء (A/HRC/46/70).

* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المعلومات المستجدة.

** تعمّم مرفقات هذا التقرير بالصيغة التي وردت بها وباللغة التي قُدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

1- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان في قرارها 38/1987، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويُراد بصندوق التبرعات توفير الدعم المالي لأنشطة التعاون التقني الزامية إلى إنشاء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والهيكل الأساسية الوطنية والإقليمية التي ستتسأ عنها آثار إيجابية طويلة الأمد على صعيد تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

2- وبدأ عمل مجلس الأمناء في عام 1993، ويُعيّن الأمين العام أعضاء المجلس لولاية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتتمثل ولاية مجلس الأمناء في مساعدة الأمين العام على ترشيد برنامج التعاون التقني وتحسينه. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين سنوياً، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. وأعضاؤه الحاليون هم مورتن كيारوم (الدانمرك) (رئيساً)، وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)، وسانتياغو كوركويرا - كابينزوت (المكسيك)، وأزيتا بيرار عوض (جمهورية إيران الإسلامية)، ونوزيفو جانواري - بارديل (جنوب أفريقيا). وعينت السيدة جانواري - بارديل في كانون الثاني/يناير 2021 لشغل المقعد الشاغر من جانب إيسي ساذرلاند - آدي (غانا). ويشغل منصب الرئيس على أساس التناوب، وتغطي فترة الولاية دورتين من دورات مجلس الأمناء على الأقل وإحاطة شفوية بالمستجدات من الإحاطات التي تُقدّم سنوياً إلى مجلس حقوق الإنسان. وانتخب مجلس الأمناء، في دورته الثالثة والخمسين، السيدة بيرار عوض رئيسة جديدة له اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2022.

باء - الولاية

3- لا يزال النهج المعاد تركيزه الذي يتبعه مجلس الأمناء على النحو المبين في التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾ يوسّع الفرص المتاحة للحصول على توجيهات محددة استباقية بشأن التعاون التقني، ويبحث على تبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء. وظلت التوجيهات المقدمة عن طريق العناصر السبعة لمجلس الأمناء من أجل التعاون التقني الجيد في ميدان حقوق الإنسان، وزيادة الدعم المقدم عن طريق موارد صندوق التبرعات لمساعدة الدول على تنمية قدراتها الوطنية بغية تعزيز التنفيذ الفعال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، موضع تقدير خلال الفترة قيد الاستعراض. ويسرُّ مجلس الأمناء بوجه خاص رؤية تزايد استعداد الدول الأعضاء لتبادل الممارسات الجيدة والنتائج المحققة عن طريق التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة، ومع الشركاء على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وقد انعكس هذا الاستعداد على مستوى الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان والشركاء الوطنيين الذين اجتمع معهم مجلس الأمناء، وكذلك في قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، مثل القرار 24/48 الذي اتخذ مؤخراً. وفي عام 2021، واصل مجلس الأمناء إسداء المشورة إلى المفوضية وشركاء الأمم المتحدة الآخرين بشأن سبل تعزيز التعاون التقني، بما يشمل مجالات حددت على أنها شواغل ناشئة في مجال حقوق الإنسان ("قضايا في الواجهة") ضمن برنامج عمل المفوضية للفترة 2018-2021.

(1) انظر A/HRC/16/66.

4- وطوال عام 2021، ظلت دورات مجلس الأمناء تتأثر جزئياً بالقيود المفروضة على السفر بغية احتواء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وطوال هذه الفترة، طبقت أمانة المجلس نهجاً ابتكارية للتغلب على التحديات التي تفرضها القيود المستمرة على السفر، واستكشفت بدائل للمشاركة وتبادل الممارسات مع المجلس. ومع ذلك، فإن مجلس الأمناء مقتنع بأن الزيارات إلى المواقع الميدانية للمفوضية وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والإقليميين وإجراء المناقشات مع هذه الجهات، لا تزال تمثل أدوات رئيسية لإسداء المشورة السليمة في مجال السياسات. ولهذا السبب، استأنف المجلس دوراته في البلدان التي لديها حضور ميداني للمفوضية ما أن سمحت الظروف بذلك.

5- وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء هم أعضاء أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فإنهم يقدمون التوجيه والمشورة إلى المفوضية في مجال السياسات من أجل تعزيز فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المتاحين إلى الدول في تنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى. وفي عام 2021، واصل المجلس تقديم الدعم بوجه خاص للجهود التي تبذلها المفوضية بهدف مواصلة توفير أفضل توجيه أيضاً إلى شركاء الأمم المتحدة لتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للتوجيهات العملية بشأن تحقيق الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل. ولا تزال عملية الاستعراض هذه وغيرها من الآليات الدولية لحقوق الإنسان تتيح فرصاً سانحة هامة للعمل مع الدول الأعضاء وتوفر توجيهاً قيماً لمبادرات الأمم المتحدة والمفوضية في تقديم الدعم إلى هذه الدول.

6- وفي عام 2021، زاد الطلب على وجود المفوضية ودعمها داخل البلدان، بما في ذلك إنشاء مكاتب قطرية جديدة، كما هو الحال في بوركينا فاسو. وكانت هناك أيضاً طلبات لنشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان لدى مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وفي أنواع أخرى من مشاريع الدعم التقني. ومما يشجع مجلس الأمناء تزايد عدد الطلبات المقدمة من الدول، بما في ذلك في دورات مجلس حقوق الإنسان، للحصول على التعاون التقني والخدمات الاستشارية من المفوضية.

7- وظلت العناصر السبعة للممارسات الجيدة التي وضعها مجلس الأمناء في سياق التعاون التقني، والتي يجري عرضها وتحليلها في كل تقرير من تقاريره السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾ تُيسر تبادل الخبرات. وقد ألهمت العناصر السبعة الدول وشجعته على توسيع نطاق الشراكات مع المفوضية، وفي كثير من الأحيان مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء على الصعيد الثنائي، من أجل الحصول على الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان.

8- ولا يزال مجلس الأمناء يشعر بالقلق إزاء تأثير كوفيد-19 على الحالة العامة لحقوق الإنسان وعلى الجهود المبذولة لمعالجة أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وناقش المجلس مع المفوضية سبل تعزيز الشراكات التي تركز على معالجة أثر الجائحة، ووضع برامج متينة لمعالجة تكاليف أوجه عدم المساواة الواسعة الانتشار والثغرات القائمة في مجال حقوق الإنسان. وشدد مجلس الأمناء على الأهمية المتزايدة لبرامج التعاون التقني التي تعزز حماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الاستفادة الكاملة من العمل الابتكاري الذي تم تطويره في إطار مبادرة المفوضية المعروفة بـ Surge.

ثانياً - أنشطة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ومجلس الأمناء

9- عقد مجلس الأمناء دورته الثانية والخمسين يومي 1 و2 حزيران/يونيه 2021. وساعدت الدورة على تقديم المشورة والآراء في سياق تمديد خطة الإدارة التنظيمية للمفوضية إلى عامي 2022 و2023. كما ركزت المناقشات مع نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وكبار موظفي المفوضية المعنيين على الآثار الحالية المترتبة على جائحة كوفيد-19 بالنسبة لبرامج المفوضية، والتعديلات المدخلة، والموارد التي يمكن لصندوق التبرعات أن يقدمها لمواصلة دعم التدابير الرامية إلى التقليل ما أمكن من أي تعطيل للتمويل ولتنفيذ البرامج في الميدان. وعُقدت الدورة الثالثة والخمسون في تشاد، في الفترة من 16 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حيث استأنف المجلس دوراته الحضرية وزياراته إلى البلدان التي فيها وجود ميداني للمفوضية. وفي تلك الدورة، ناقشت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونائبة المفوضة السامية والخبراء والشركاء البرامج القطرية للمفوضية، والبرامج ذات الصلة بمنطقة الساحل، وآثار جائحة كوفيد-19 على البرامج في جميع المناطق.

10- وترأس السيد كياروم الدوريتين. واستعرض مجلس الأمناء المرحلة التي بلغها تنفيذ خطة العمل وخطة التكاليف لصندوق التبرعات، واستعرض المجلس بالتفصيل المرحلة التي بلغها تنفيذ التمويل الذي يغطي خطة تكاليف صندوق التبرعات لعام 2021. وفي الدورة الثالثة والخمسين، أقر المجلس خطة العمل المقترحة لعام 2022. وسلط المجلس الضوء خلال الدوريتين على رؤية المفوضة السامية لخطة الإدارة التنظيمية لعامي 2022 و2023، أي مواءمة خطة طموحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مع إطار برمجة مثبت قائم على النتائج. وشدد المجلس على أهمية تمديد واستكمال الأولويات والنتائج والاستراتيجيات التي استرشدت بها المفوضية خلال الفترة 2018-2021 وملاءمتها باعتبارها وثيقة الصلة بدعم الجهود العالمية لتعزيز تمتع الجميع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما بالنظر إلى الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19 على مئات الملايين من الناس.

ألف - الدورة الثانية والخمسون

11- نظراً للحالة الصحية العالمية، اضطر مجلس الأمناء، مرة أخرى، إلى تأجيل عقد دورته المزمع عقدها في نيويورك. وكان من المقرر عقد الدورة بالتزامن مع الجزء المتعلق بالتنمية من الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق التأزر في تقييم التجارب الجيدة التي شهدتها السنوات العشر الماضية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتقرر عقد الدورة في الربع الثاني من عام 2022.

12- وعُقدت الدورة الثانية والخمسون عن طريق الإنترنت، في الوقت الذي بلغت فيه الموجتان الثانية والثالثة من جائحة كوفيد-19 ذروتها في الكثير من البلدان. وركز مجلس الأمناء في دورته على الدروس التي استفادت منها المفوضية وعلى ممارساتها في دعم الدول على مدى السنوات الأربع السابقة لتنفيذ خطة الإدارة التنظيمية للفترة 2018-2021. وناقش أعضاء المجلس الخبرات المكتسبة عن طريق برامج التعاون التقني التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وما بعدها، والجهود الجارية لتعزيز الاستجابات لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك وضع خطط التعافي.

13- وبالنسبة للجزء المخصص من الدورة للدروس المستفادة بشأن خطة الإدارة التنظيمية للفترة 2018-2021، وجّه مجلس الأمناء دعوة إلى أعضاء المجلس السابقين الذين ساهموا

على مدى السنوات الأربع الماضية في تعزيز برامج التعاون التقني. ورحب المجلس بالفرصة المتاحة لتركييز الدورة على تقديم مدخلات لتمديد خطة الإدارة التنظيمية، عن طريق الاستفادة من الخبرات وتبادل الآراء مع الأعضاء السابقين. ولاحظ المجلس، من خلال العمل على الصعيدين القطري والإقليمي، أن الدعوة التي وجهها الأمين العام تحت شعار "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" تمثل مرجعاً رئيسياً للجميع على نطاق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان وتعبئة الجهود لهذه الغاية. ولاحظ المجلس أيضاً أن دعمه أسهم، على مدى السنوات الأربع الماضية، في التوصل إلى فهم أفضل لنوع التعاون التقني الفريد الذي تحتل المفوضية أفضل وضعية لتقديمه. وعلى وجه الخصوص، سيكون دورها في مجال الرصد عنصراً حاسماً في تعزيز نداء الأمين العام إلى العمل وتنفيذه على نحو فعال في السنوات المقبلة.

14- واتفق المجلس والأعضاء السابقون على أن تمديد خطة الإدارة التنظيمية للفترة 2018-2021 إلى عامي 2022 و2023 يتيح فرصة ممتازة لاستكمال عملية تركيز مختلف عناصر برنامج حقوق الإنسان. وستظل الخطة المستكملة تشكل أداة توجيهية متينة بالنسبة للمفوضية، بما في ذلك ما يتعلق بأزمة كوفيد-19 وجهود ما بعد الأزمة لـ "البناء من أجل مستقبل أكثر إنصافاً". وأكد المجلس من جديد أهمية الركائز الست لخطة الإدارة التنظيمية (المساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والتنمية، والسلام، والأمن) والعمل الذي تضطلع به الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ولا تزال هذه الركائز، فضلاً عن سمات المرونة التي أظهرها إطار خطة الإدارة التنظيمية طوال أزمة كوفيد-19، تكتسي أهمية حاسمة في ترويض الدول بالاستجابات اللازمة والدعم المطلوب في هذه الأوقات الحرجة بالنسبة لحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم.

15- وأظهر الأثر المتباين وغير التناسبي لجائحة كوفيد-19 فيما بين البلدان وفيما بين سكان البلدان نفسها أهمية وجود نظم متينة لحماية حقوق الإنسان. إذ تقوم بعض البلدان بالفعل ببناء مستقبل ما بعد الجائحة، بينما لا تزال بلدان كثيرة أخرى تتصدى للواقع اليومي الذي أنتجته الجائحة. وفي جميع الحالات، أدت الجائحة إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة من قبل. وثمَّكنَّ خطة الإدارة التنظيمية التي جرى تمديدها من إدماج منظورات حقوق الإنسان في مختلف برامج الإنقاذ والتعافي، وفي بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. ويعتبر العديد من الشركاء الذين التقى بهم المجلس هذا الإدماج وثيق الصلة بالموضوع. وتظل نتائج الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان تتيح فرصاً سانحة هامة لهذه الغاية، ويمثل التركيز على إبراز فئات معينة من السكان إسهاماً رئيسياً في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

16- وينتج الانتقال إلى التركيز على مبدأ الوقاية فرصة لمواصلة إظهار أن الاهتمام بحقوق الإنسان إنما يسهم في إطلاق الإنذار المبكر والعمل المبكر لوقف تدهور الأوضاع على أرض الواقع. ويرحب مجلس الأمناء بالجهود المبذولة من أجل التصدي للزيادة في المخاطر التي تهدد دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما في سياق استمرار الشقوق في النسيج الاجتماعي في الانتعاش. ولاحظ المجلس في الممارسة العملية أن مبادرة المفوضية - Surge - ساعدت بكفاءة على زيادة تقديم المشورة المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بشأن إدماج حقوق الإنسان ضمن السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، بسبل منها ترشيد الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها على أرض الواقع. ومن خلال توسيع نطاق الدعم المحدد على أرض الواقع، أسفرت المبادرة بوضوح عن تعزيز القدرات عن طريق التعاون التقني.

17- ويمثل تضيق حيز حقوق الإنسان، بما في ذلك عندما يكون مرتبطاً بالتدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 - وهو ما يؤثر على المكاسب الديمقراطية التي تحققت في السنوات الثلاثين الماضية -

مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجلس. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أهمية توسيع نطاق الدائرة الجماهيرية العالمية لحقوق الإنسان وإظهار الأهمية الحاسمة للحفاظ على الأطر القانونية والسياسية وتوسيع نطاقها؛ وضمان حرية التعبير؛ وتمكين المجتمع المدني من الإسهام الكامل في خطط التعافي القائمة على حقوق الإنسان.

18- ولا بد من مواصلة معالجة مسألة الفساد في جميع برامج حقوق الإنسان نظراً لأثرها، ليس فقط في الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنما أيضاً في تقويض الحقوق المدنية والسياسية وبعض المكاسب الديمقراطية الراسخة. ويرحب المجلس بالرؤية التي تركز على التصدي للعقبات التي يفرضها الفساد أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة أوجه عدم المساواة.

19- ويعرب المجلس عن إعجابه بالطريقة التي تمكنت بها المفوضية، عن طريق خطتها المتجددة للإدارة التنظيمية، من توسيع الحيز المتاح للعمل مع الحركات المدنية الجديدة. وهذه الفرص ضرورية لتعزيز التحولات المجتمعية الهيكلية، على سبيل المثال، في مكافحة العنصرية. ورحب مجلس الأمناء ترحيباً كبيراً بإدراج السكان المنحدرين من أصل أفريقي باعتبارهم يشكلون فئة بارزة بوجه خاص في خطة الإدارة التنظيمية. ومن شأن الدروس المستفادة لمعالجة التمييز الهيكلي الذي يعانون منه أن تقيّد الفئات التي تواجه التمييز لأسباب أخرى.

20- وطوال هذه الفترة الصعبة، واصلت المفوضية إبراز الدور التوجيهي الأساسي الذي يمكن أن تؤديه في دعم الدول للتصدي للأثار المدمرة للجائحة مع إطلاق الإنذار بشأن أوجه القصور في دعم حقوق الإنسان وحمايتها. ويرى المجلس أن خطة الإدارة التنظيمية التي جرى تمديدها تمثل أداة رئيسية لدعم الدول في التغلب على التحديات الهائلة الحالية التي تواجه كرامة الإنسان والعدالة والتقدم الاجتماعي، والارتقاء إلى مستويات معيشية أفضل تركز تماماً على احترام حقوق الإنسان. وتكتسي حقوق الإنسان أهمية حاسمة أيضاً في معالجة أوجه عدم المساواة الراسخة التي تفاقمت نتيجةً للجائحة.

باء - الدورة الثالثة والخمسون

21- تمشياً مع ممارسة مجلس الأمناء في عقد إحدى دورتيه كل عام في دولة يكون للمفوضية وجود ميداني فيها، أو في بلد تعمل فيه المفوضية مع شركاء رئيسيين لدعم برنامجها العام، عقد المجلس دورته الثالثة والخمسين في انجمننا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها المجلس دورة في منطقة الساحل. وكان الغرض الرئيسي منها، مثلما كانت الحال في الزيارات السابقة التي أُجريت إلى المكاتب القطرية، جمع الملاحظات في الموقع عن دور المفوضية وقيمتها المضافة على أرض الواقع، وزيادة فهم المجلس لنوع التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية، وتقديم التوجيه اللازم بشأن الحالات ذات الصلة في جميع أنحاء منطقة الساحل.

22- ورحب المجلس بوجه خاص بفرصة تقييم عملية التحول السياسي الصعبة على أرض الواقع في تشاد، والفرص غير المسبوقة للتغيير التي يمكن أن تطلقها هذه العملية، والدعم الذي يقدمه المكتب القطري للمفوضية في هذا الصدد. وخلال هذه الزيارة، عقدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان جلسات مع المجلس عن طريق الإنترنت.

23- وأتاحت الدورة المعقودة في تشاد فرصة ممتازة للمجلس لكي يرى مباشرة نوع التعاون التقني الذي يمكن أن تقدمه المفوضية في هذه الظروف الصعبة، ولا سيما في ضوء نتائج الدور المضطلع به في مجال الرصد. ويقوم المكتب القطري، عن طريق خبرته التقنية وتفاعلاته الوثيقة مع الجهات الفاعلة على أرض الواقع، بجمع المعلومات القائمة على الأدلة والبيانات الموثوقة والمتأكد من صحتها بشأن حالة

حقوق الإنسان وتحدياتها. وهو يضع بعد ذلك استجابات مناسبة للشركاء الرئيسيين ويقترح برامج عليهم على أساس تلك المعلومات. ولعل القيام بهذا العمل كان ممكناً، إلى حد كبير، بفضل إجراءات الإدارة المعززة في مكتب تشاد على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، عن طريق اغتنام الفرص التي أتاحتها العملية الانتقالية السياسية.

24- ولاحظ مجلس الأمناء بوجه خاص الطريقة التي تدعم بها المفوضية، في الممارسة العملية، الشركاء على الصعيد الوطني في جهودهم الرامية إلى ضمان إدماج جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية رغم التحديات الهائلة في جميع تلك المجالات. ويبين النهج المتبع في تشاد أهمية تناول جميع الحقوق بطريقة استراتيجية وشاملة في ظل ترابطها وتشابكها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بوجه خاص في هذه الأوضاع السياسية المعقدة والمتغيرة في بلد يعاني بشدة من الفقر المدقع ويواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة. وتمكنت المفوضية من وضع برنامج وثيق الصلة بالسياق، وأقامت شراكات رئيسية مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة من أجل تحقيق النتائج المتوخاة على النحو الأمثل.

25- وعلى الرغم من انقضاء فترة قصيرة نسبياً على افتتاح المكتب القطري وحجمه المحدود، تمكنت المفوضية في تشاد من معالجة الحالات الرئيسية في البلد بطريقة مستدامة، حتى خلال الأوقات غير المستقرة. ومن الواضح أنها تمكنت من بناء الثقة على مستوى المؤسسات وأصحاب المصلحة عن طريق مواصلة تقديم الدعم التقني الرفيع المستوى ومن خلال اتخاذ قرارات استراتيجية فيما يتعلق بالأولويات. وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه بمستوى التقدير الذي أبداه جميع الشركاء، الذين يولون هذه الولاية الفريدة تقديراً عالياً. وتتيح العملية الانتقالية، بكل تحدياتها، فرصاً حاسمة للحوار ولمواصلة النظر في قضايا حقوق الإنسان البالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل البلد. وتتيح العملية الانتقالية فرصة لسكان تشاد من أجل المشاركة في إرساء أسس جديدة لمستقبل بلدهم، تركز على احترام وحماية جميع حقوقهم. وفي سياق العملية الانتقالية المحددة زمنياً، تُعتبر المفوضية شريكاً موثوقاً ورئيسياً من جانب مختلف الجهات الفاعلة التي التقى بها المجلس.

26- وأثير في جميع الاجتماعات التي عقدها المجلس الدور الحاسم الذي تؤديه المفوضية بوصفها شريكاً رئيسياً في دعم الدولة في الوفاء بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبدا الحيز الذي تهيئته المفوضية للحوار والتعاون والبحث عن حلول دائمة للتحديات القائمة منذ فترة طويلة واضحاً بوجه خاص. ويفيد المجلس بأنه بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه المكتب القطري بالفعل في العملية الانتقالية، تواصل المفوضية تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني بوجه عام ومع الجماعات النسائية بوجه خاص.

27- وأعرب المجلس عن إعجابه بالاعتراف بدور المفوضية في معالجة بعض "القضايا في الواجهة". وما فتئت المفوضية تستثمر في عدد من المجالات التي تم تحديدها على أنها تتطلب اهتماماً أعمق، مثل مسألة الفساد المرتبط بالتمتع بجميع حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واجتمع المجلس مع الوزير المسؤول عن المصالحة والحوار الوطني، ووزير الأمن والهجرة، وممثلين عن العديد من السلطات والجماعات، بما في ذلك وزارة العدل، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، الذين أعربوا جميعاً عن تقديرهم العميق للدور والدعم اللذين يمكن للمفوضية، بل وينبغي لها، أن تقدمهما في هذا المجال، وعن توقعاتهم في هذا الصدد.

28- ويُيسر الدعم المقدم إلى برنامج تشاد عن طريق مبادرة Surge وضع نهج جديدة قائمة على الحقوق إزاء التحديات والنزاعات التي طال أمدها، مثل التحديات التي يواجهها المزارعون والرعاة والنزاعات القائمة فيما بينهم، التي تفاقت بسبب تغير المناخ. ويمكن للمجلس أن يستفيد من النتائج الأولية لهذه المبادرة، ويسرّه الإشارة إلى أن فريق الأمم المتحدة قد أعرب عن تأييده لهذا النهج. وتكتسي الخبرات

المتاحة والجهود المبذولة أهمية ليس فقط بالنسبة لتشاد ولكن أيضاً بالنسبة لبلدان منطقة الساحل التي تواجه تحديات مماثلة. وأوصى المجلس بأن تستمر المبادرة في تلقي بعض الدعم عن طريق صندوق التبرعات من أجل إنشاء قدرة مخصصة في البلد. وتكمن مسألة التحولات البيئية في صميم النزاعات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، بما في ذلك النزاعات القائمة بين المزارعين والرعاة، وتشكل مجالاً يتطلب مزيداً من التركيز في إطار الدعم الذي تقدمه المفوضية في المنطقة.

29- ويقرّ جميع محاورى المجلس بالفرص التي يتيحها الوجود القطري للمفوضية من أجل فهم الحالة والتحديات والفرص القائمة على أرض الواقع فهماً كاملاً. ويوفر الدور الذي تضطلع به المفوضية في مجالي الرصد والإبلاغ، مقترناً بعملية تبادل المعلومات والخيارات السلمية المقترحة للتعاون التقني، معلومات محايدة للشركاء على الصعيد الوطني يمكنهم استخدامها للتدخل واتخاذ إجراءات سريعة، وتقييم أثر سياساتهم على أرض الواقع ومعالجة أوجه القصور حيثما وُجدت.

30- وتعكس التوجيهات التي تقدمها المفوضية ولا سيما إلى شركاء الأمم المتحدة لغرض تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من قبيل التوجيهات العملية لتحقيق الاستناد القصوى من الاستعراض، أهمية الاستعراض وغيره من توصيات ونتائج الآليات الدولية لحقوق الإنسان، باعتبارها تتيح فرصاً سانحة هامة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها. ويُعتبر الدعم المقدم إلى وزارة العدل التشادية عن طريق صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل دعماً رئيسياً في مواكبة جهود الحكومة في مجالات حاسمة الأهمية، مثل تعزيز الآلية الوقائية الوطنية واعتماد قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

31- وتلقى الجهود التي تبذلها تشاد في المجال التشريعي لإدماج معايير حقوق الإنسان في الأطر المعيارية الوطنية تقديراً كبيراً. وينبغي اغتنام الزخم الحالي لدعم ورصد التنفيذ الفعال للقوانين المعتمدة في مجالات مختلفة.

32- وفي السياق التشادي، يتجلى التقاطع القائم بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن إلى حد كبير. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثلون عن عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة تعمل في البلد بشأن الفرص التي تتيحها العملية الانتقالية من أجل مواصلة تحديد أولويات العمل المتعلق بحقوق الإنسان وتنسيقه تحت قيادة المنسق المقيم والمفوضية. وتمثل المشاركة النشطة والمجدية من جانب جميع قطاعات المجتمع، والتحديات الهائلة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور الشباب، وأهمية الإصلاحات القضائية وبناء المؤسسات، والتحديات التي يطرحها الفساد، قضايا رئيسية ينبغي معالجتها في تشاد. ومما يشجع مجلس الأمناء الدور القيادي الذي يضطلع به المنسق المقيم في البلد، الذي لا ينأى بنفسه عن التحديات القائمة ويكفل الاعتبارات اللازمة والفرص الكافية لتحقيق نتائج ملموسة في ميدان حقوق الإنسان. ويعرب المجلس عن تقديره للكيفية التي تدعم بها المفوضية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، العملية الانتقالية، بتمويل من صندوق بناء السلام، والكيفية التي تقوم بها المفوضية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ المشروع التقني المعتمد حديثاً لدعم إنشاء مرصد للمساواة بين الجنسين.

33- وأكدت المفوضية السامية التزام المفوضية بمواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى بلدان منطقة الساحل والشراكات القائمة معها، والحفاظ على المكاسب الديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان التي تحققت بشق الأنفس. وقالت إن الحماية الفعالة للحيز الديمقراطي تمثل ضرورة لا بد منها لضمان قدرة الناس على التعبير عن مآلهم وتطلعاتهم، والمشاركة في حوار مجد من أجل معالجة الأزمات العديدة ليس في تشاد فحسب، بل أيضاً في بلدان أخرى في المنطقة، مثل بوركينافاسو، التي تستضيف أحدث مكتب قطري

للمفوضية. وقد يمثل كوفيد-19 والتحويلات كالتي حدثت في تشاد مجرد عوامل تمكينية، ولكن تحقيق النتائج بات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى في هذه الحالات لإحراز تقدم مطرد وإحلال السلام والتنمية المستدامين. وتوفر أحدث خطة للإدارة التنظيمية للمفوضية، لعامي 2022 و2023، المرونة والروابط اللازمة من أجل الاستجابة لجميع الدول وشركاء الأمم المتحدة ودعمهم بكفاءة. ولاحظ المجلس أهمية الزخم الحالي في البلد وفي المنطقة. ويواجه التشاديون فرصاً لم يكن من الممكن تصورها من قبل. وينبغي أن يؤدي الالتزام بالعملية الانتقالية السياسية والطاقة التي تولدها هذه العملية إلى نتائج مجدية قائمة على الحوار والتشاور على نطاق واسع وشامل للجميع، وإلى تبني خطة تنمية شاملة من أجل إرساء الأسس للمستقبل.

34- ويعتقد مجلس الأمناء اعتقاداً راسخاً أن المفوضية، نظراً لخبرتها وتجربتها وقدرتها على الاستجابة للحالات المعقدة، هي أقوى كيان مرجعي قائم لتوجيه الشركاء في الميدان، بما في ذلك الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة، في مجال حقوق الإنسان. وقد أمكن تحقيق النتائج من مكتب يوجد مقره في العاصمة. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق وجود المفوضية ليشمل أجزاء أخرى من البلد إلى زيادة كبيرة في نطاق الدعم التقني المقدم وأن يضاعف من الآثار المترتبة على صعيد حقوق الإنسان. وفي الاجتماعات المعقودة مع الشركاء على الصعيد الوطني، أُعيد التأكيد على أهمية توسيع نطاق الدعم المقدم من المكتب القطري إلى خارج العاصمة. ويأمل المجلس أن تؤدي زيادة المساهمات المالية المقدمة إلى المفوضية إلى كفاءة توافر قاعدة مالية أكثر استدامة للوجود في تشاد حتى يتمكن الفريق من تعزيز القدرات المواضيعية والتشغيلية اللازمة لتنفيذ برنامجه في هذا الطرف الحرج.

35- وركزت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها على الصعيد الوطني على الدعم الرئيسي الذي يقدمه المكتب القطري في تحليل تحديات الحماية ودعم دور الأمم المتحدة الوقائي على أرض الواقع. ويمكن أيضاً أن يكون الدور الذي تضطلع به المفوضية في الدعوة إلى الاجتماعات والثقة التي اكتسبتها محورين في مواصلة إبراز واقتراح نهج جديدة، عن طريق المشورة التقنية، لمعالجة مسألة الفساد وصلته بالتحول الديمقراطي والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتمتع بها في هذه البيئة الإنمائية الصعبة. وقد أثرت هذه المسائل في عدة اجتماعات مع الوزراء وغيرهم من المسؤولين وقُوبلت بانفتاح ينبغي مواصلة استكشافه.

36- وفي سياقٍ يقوم على ثغرات كبيرة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، لاحظ مجلس الأمناء أنه يمكن مواصلة توسيع نطاق جميع البرامج، بما في ذلك برامج كيانات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا سيما لتمكين الاستفادة من الحقوق والفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة للشباب والنساء.

37- وينبغي مواصلة دعم الدور المعياري الرئيسي الذي تضطلع به المفوضية من الناحيتين السياسية والمالية، أي تزويد دول المنطقة بالمشورة اللازمة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في جميع السياسات والممارسات. ولذا يعرب مجلس الأمناء عن تقديره للدعم الموسع في تشاد والنيجر، وللوجود المنشأ حديثاً في بوركينا فاسو. ويرحب مجلس الأمناء على نحو خاص بالتكامل بين المجالات التي أولتها المفوضية أولوية على مدى العامين السابقين وتوقعات البلدان المضيفة. فقد وُضعت المجالات ذات الأولوية من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية في ضوء التحديات القائمة والفرص المحددة من أجل تعزيز التغيير القائم على حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

38- وأولى مجلس الأمناء اهتماماً خاصاً للطريقة التي تيسر بها المفوضية في تشاد مشاركة مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة مع الآليات المختلفة لحقوق الإنسان، وكيفية دعمها لمتابعة عملهم. فعلى سبيل المثال، وُقّرت المفوضية، عن طريق برنامجها لبناء القدرات وبالشراكة

مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المساعدة التقنية إلى الحكومة، التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر 2021 تقريرين أوليين. ومما يكتسي أهمية بوجه خاص تقديم الدعم لإعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبتنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة للحاق بالركب في تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

39- وبدعم مقدم عن طريق مبادرة المفوضية المعروفة بـ Surge، شرع المكتب في تشاد في إجراء دراسة تجريبية عن الأسباب الجذرية للنزاعات بين المزارعين والرعاة وأثرها على تمتع هذه المجتمعات الاجتماعية - المهنية والثقافية بحقوق الإنسان، باستخدام الإطار القانوني للحق في الغذاء وغيره من الحقوق ذات الصلة. وأتاحت هذه الدراسة، التي كانت قيد الاستكمال وقت عقد المجلس دورته في تشاد، إجراء مقابلات فردية وجماعية مركزة مع الجهات التي تجد نفسها في صميم النزاعات بين المزارعين والرعاة في اثنتين من الإدارات المختارة. وينبغي أن يسمح التحليل من منظور حقوق الإنسان بتحديد العقبات المعقدة الحالية واقتراح حلول مستدامة ممكنة على السلطات التشريعية وتقديم الدعم في المستقبل لتنفيذها، في حال اعتمادها. وهذا مجال أنشطة ذو أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان الأخرى؛ وسيكون للتوثيق المنهجي للممارسات الجيدة وتبادلها بين البلدان في هذه المنطقة، حتى على الصعيد العالمي، أهمية حاسمة لتعزيز وكفالة تقاطع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

40- كما اغتنم المجلس فرصة انعقاد الدورة في تشاد للتعرف على عمل المكتب الإقليمي ذي الصلة وتعاونه مع بلدان المنطقة. وناقش كل من ممثل المفوضية الإقليمية للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، المشار إليه أيضاً باسم مكتب المفوضية الإقليمية لوسط أفريقيا، ورؤساء الفروع والأقسام مع المجلس الدعم المقدم عن طريق التعاون التقني. وفي سياق الجهود الرامية إلى التصدي لأثر جائحة كوفيد-19، ييسر مكتب المفوضية الإقليمية لوسط أفريقيا حواراً في الكاميرون بالتركيز على ما يلي: أثر السياسات المالية وغيرها من السياسات المعتمدة في التصدي لأثار كوفيد-19 على صعيد حقوق الإنسان، وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، والتدابير المتخذة لعدم ترك أحد خلف الركب مع مراعاة التزامات الدول بموجب الصكوك الدولية المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان. ووضع المشاركون، الذين كان من بينهم ممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني وفئات متأثرة معينة، خريطة طريق لإدماج حقوق الإنسان في عملية التصدي لجائحة كوفيد-19. وجرى إطلاع المجلس أيضاً على الدعم الذي تقدمه المفوضية بالتعاون مع وزارة العدل الكاميرونية للنهوض بقدرة القضاة على استخدام المعايير الدولية من أجل تعزيز الإنصاف في عمليات المحاكمة. وعُقدت سلسلة من حلقات العمل التدريبية الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز قدرة القضاة والتشديد على أهمية استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الاستجابة القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان.

41- كما يمثل دعم إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية مجالاً رئيسياً من مجالات التعاون التقني. وفي إطار برنامج ونشاط لبناء القدرات تم تنظيمهما في ليرفيل، جرت توعية المشاركين في المنطقة بأسرها بدور ومسؤولية الجهات الفاعلة الوطنية (الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني) في إنشاء وتشغيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتشجيع على اعتماد وتنفيذ خرائط طريق للإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل إنشاء تلك المؤسسات أو تعزيزها. وبعد النشاط الإقليمي، تعهدت الدول بكفالة استيفاء المؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان للمعايير الدولية. وطلبت غينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي من المركز صراحةً تلقي المساعدة على سبيل متابعة إنشاء لجنة تقي بالمعايير الدولية.

42- وخلال الدورة الثالثة والخمسين، واصل المجلس التعرف على الدعم الذي يقدمه مستشارو شؤون حقوق الإنسان، وهو ما يمثل دائماً أحد البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المجلس. وخلال الدورة، اجتمع المجلس مع المنسق المقيم بالنيابة في غينيا الاستوائية ومستشار شؤون حقوق الإنسان الذي تم نشره حديثاً. وكانت الإحاطة مفيدة في إبراز الكيفية التي يستخدم بها مستشار شؤون حقوق الإنسان على النحو الأمثل الخبرة التقنية للمفوضية من أجل مساعدة المنسق المقيم ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على أرض الواقع في إجراء تحليل سليم لحقوق الإنسان.

43- ويعرب مجلس الأمناء عن سروره بشأن التوجيه والإدارة الاستراتيجيين لبرنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. فقد بلغ البرنامج أعلى مستوى من التغطية حتى الآن، حيث تم نشر منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في 54 بلداً. ويعرب المجلس عن تقديره للطريقة التي يكمل بها كل من مصدرَي التمويل (صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان والصندوق الاستثماري المتعدد المانحين) بعضهما البعض لكفالة استدامة هذا الدعم الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها وإمكانية التنبؤ به. ومع الاستراتيجية الجارية لتعزيز العمل الميداني، ينبغي أن يكون توسيع نطاق القدرات المواضيعية والبرنامجية في المكاتب الإقليمية وسيلة رئيسية لتقديم دعم أفضل لمستشاري شؤون حقوق الإنسان في أداء واجباتهم.

ثالثاً - التعاون التقني

ألف - التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان: العناصر الرئيسية لبرامج التعاون التقني السليمة

44- يحيط مجلس الأمناء علماً مع التقدير بالإشارات الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان، وآخرها في قرار المجلس 24/48، إلى عناصره لكفالة فعالية جهود التعاون التقني التي تبذلها المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، التي بدأت في عام 2012 وتم تناولها بمزيد من التفصيل في جميع تقاريره السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان.

45- وتستخدم عناصر التعاون التقني، إضافةً إلى تحديد الممارسات الجيدة، من أجل تشجيع الدول على التماس قدرات التعاون التقني لدى المفوضية والاستفادة منها. وخلال عام 2021، واصل مجلس الأمناء، إلى جانب المفوضية، توسيع نطاق التوعية بهذه العناصر، بما في ذلك في حلقات النقاش المواضيعية المعقودة أثناء دورات مجلس حقوق الإنسان. وكانت حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني وبناء القدرات، المعقودة في 12 تموز/يوليه 2021 بشأن موضوع "التعاون التقني من أجل النهوض بالحق في التعليم وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والتعلم مدى الحياة للجميع"، صلة بوجه خاص بالسياق الحالي لجائحة كوفيد-19. ويُحتمل أن تكون العناصر أعلاه قد استخدمت في توجيه المناقشات وتبادل الممارسات الجيدة بين الدول.

46- وألقت السيدة ساذرلاند - آدي، الرئيسة السابقة لمجلس الأمناء، كلمة في حلقة النقاش. وشددت على المشاكل الحقيقية التي يتأثر بها الشباب والأطفال أثناء الجائحة، والتي سيكون لها أيضاً أثر عميق على الأجيال المقبلة. وقالت إنه تم الاعتراف، في مجال التعليم، بقضايا التكافؤ بين الجنسين من حيث ضرورة إتاحة الفرص، والمثابرة والأداء، الأمر الذي أدى إلى تدخلات مبكرة. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية،

خطا العالم خطوات بطيئة على مسار الاعتراف بالقيمة الجوهرية للتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، بما في ذلك التعليم الرسمي والتعليم القائم على سبل العيش، والتعليم من أجل تمكين الفتيات والنساء. وهذا يُبين أن النوع الصحيح من التعليم ينعكس مباشرة في شكل مؤشرات إيجابية قابلة للقياس ويُمكن الفتيات والنساء من التسليم بحقوق الإنسان الخاصة بهن والمطالبة بها والاستفادة منها. وأضافت أن منظور النوع الاجتماعي مشمول أيضاً بعملية تقرير السياسات في مجال التعليم. ولذا فقد بدأ التهديد بعكس مسار 30 عاماً من العمل نتيجةً لكوفيد-19 أمراً دراماتيكياً للغاية، حيث لا تستطيع ملايين المراهقات اليوم من العودة إلى المدرسة بعد أن أصبحن حوامل أثناء إغلاق المدارس. وقد لا يقتصر الانحدار الحتمي باتجاه ظروف اجتماعية واقتصادية غير مستقرة على جيل واحد من التلاميذ. وسيلزم اتباع نهج متعدد الجوانب لمواصلة تعزيز مشاركة النساء والفتيات وتمكينهن. وقد وجد مجلس الأمناء أن موضوع حلقة النقاش السنوية لعام 2022، أي "التعاون التقني من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في اتخاذ القرارات وفي الحياة العامة والقضاء على العنف، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" جاء في أوانه تماماً. وأعرب المجلس عن أمله في أن يؤدي تبادل الخبرات والممارسات عن طريق التعاون التقني إلى تعزيز التوسع في العمل في هذا المجال الحاسم في المستقبل.

47- وزادت الجائحة أهمية تعزيز حماية حقوق الإنسان، وهي مسألة تقع في صميم المناقشات المتعلقة بالتعافي وإعادة البناء. وتتيح خطة الإدارة التنظيمية الموسّعة والمستكملة لعامي 2022 و2023 - عن طريق الركائز المواضيعية الست و"التحولات" التي تدعم الجهود العالمية التي تبذلها المفوضية لتعزيز تمتع الجميع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - فرصة متجددة لمواصلة تعزيز التحولات التي تسعى الدول إلى تحقيقها عن طريق توسيع نطاق التعاون التقني والخدمات الاستشارية. وتعيد الخطة معايير مجالات العمل وتُجَدِّدها وتُستحدثها من أجل زيادة مشاركة المفوضية، وتؤدِّد فرصاً وتحديات فورية معاً، وتواصل تهيئة الفرص لإقامة شراكات أقوى.

48- وما فتى مجلس الأمناء يضم صوته إلى النداءات الكثيرة التي كانت تُنذر بالخطر على مدى العامين الماضيين بشأن الآثار المدمرة التي خلفتها الجائحة العالمية على حقوق الإنسان والآثار المترتبة على عدم المساواة. ورغم الإشارة بالفعل إلى مستويات عدم المساواة في التقرير السابق للمجلس⁽³⁾، فإن أوجه عدم المساواة ما زالت آخذة في الاتساع، مع وجود ثغرات أكبر في توفير الخدمات العامة، مما يزيد من وضوح الأثر الناشئ عن الفساد في مسألة تعزيز وحماية جميع الحقوق، ولا سيما حقوق الأشخاص الأشد تضرراً عن الركب والأكثر تهميشاً. وقد تضمنت النتائج والتقارير الأخيرة الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، توصياتٍ محددة وحاسمة الأهمية يمكن أن تُوفَّر أساساً لإحداث التحولات المطلوبة. ويجب أن تكون برامج التعاون التقني قائمة أولاً وقبل كل شيء على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة - أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - ويجب أن تتضمن عناصر من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتتيح خطة الإدارة التنظيمية لعامي 2022 و2023 فرصاً ملموسة وموسعة للمفوضية من أجل العمل مع الدول بشأن أوجه عدم المساواة، وذلك لكفالة تقديم إسهامات في تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب "خطةنا المشتركة" ونداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ومن ثم التغلب على تحدي عدم المساواة.

49- ومن المجالات التي ما فتى مجلس الأمناء يشدد عليها بوصفها مجالات حاسمة الأهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والمفوضية زيادة الاستثمار في تحليل البيانات وجمع البيانات من أجل تحسين

(3) انظر A/HRC/46/70.

الدعم المقدم إلى عملية اتخاذ القرارات وتقرير السياسات وأنشطة التحليل والتقييم والدعوة. ومن الخطوات البالغة الأهمية، في هذا الصدد، تصور الأمين العام، على النحو المعرب عنه في وثائق السياسة العامة التي قدمها مؤخراً، لوضع الأمم المتحدة في موقع منظمةٍ تعتمد على البيانات، حيث تكون البيانات في صميم جميع الاستراتيجيات، وتؤدي إلى الابتكار، وتتكامل عبر جميع نُظم الأمم المتحدة، وتقدم القيمة المثلى للمنظمة والناس والكوكب. ولذا يرحب المجلس بوجه خاص، بعد الترحيب بالجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز عملها في مجال إدارة المعلومات، بتأكيد المفوضية في خطتها للإدارة التنظيمية لعامي 2022 و2023 على توسيع وتعزيز عناصر البيانات الخاصة بها.

50- وينبغي وضع برامج التعاون التقني وتنفيذها بأوسع مشاركة ممكنة من جانب جميع عناصر المجتمع. وقد ثبت أن القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج التي لا تعكس الآراء المعرب عنها والواقع القائم والحقوق المكفولة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأشخاص المتخلفين عن الركب، هي قرارات غير مستدامة. وعلى نحو ما أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الاستهلاكي في الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، لقد نزعت الجائحة القناع عن الحقائق الخطيرة المتصلة بالتمييز وعدم المساواة، التي يتجاهلها إلى حد كبير الكثيرون من مقرري السياسات في جميع المناطق. فمن شأن إغفال أهمية ووجاهة عمليات المشاركة المجدية أن يعرض للخطر أي تقدم يسعى التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تحقيقه. وينبغي أن يستمر التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تعزيز وحماية المشاركة والحيز المدني. ويعرب المجلس عن تقديره الكبير بشأن التركيز الوارد في خطة الإدارة التنظيمية لعامي 2022 و2023 على كفاءة تناول مسألتَي المشاركة والحيز المدني، لا سيما في عمل المفوضية في مجالات عدم المساواة والفساد والتمييز والفضاء الرقمي. وتتطوي الخطة أيضاً على إمكانية تخفيف المظالم ومنع النزاعات والإسهام في القضاء على الإفلات من العقاب.

51- وستظل الأولويات البرنامجية المستكملة للمفوضية تركز على تعزيز قدرات كيانات الأمم المتحدة في توسيع نطاق عملها معاً لإدماج حقوق الإنسان ضمن البرامج ذات الصلة ولدعم الجهود الوطنية بطريقة منسقة.

باء - قياس نتائج التعاون التقني واستجابة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

52- أعرب المجلس، خلال دورته المعقودة في تشاد، عن تقديره للكيفية التي استمر بها نظام المفوضية لرصد الأداء في إثبات أهميته وحُسن توقيته في تخطيط مراحل تنفيذ البرامج ورصدها وتقييمها. ويعرب المجلس عن تقديره بوجه خاص للطريقة التي وسَّع بها النظام الفرص المتاحة لتحسين الجهود التي تبذلها مختلف أجزاء المفوضية، في ظل دمج جميع الأدوات والإسهامات الممكنة على نطاق كيانات التخطيط. ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة تقديم الدعم لاستخدام النظام لغرض تحليل المعلومات البرنامجية وتبادل الممارسات والأفكار والدروس المستفادة على نطاق مكاتب المفوضية في جميع أنحاء العالم.

رابعاً - حالة التمويل والجهات المانحة

53- أبلغ المجلس في دورتيه الثانية والخمسين والثالثة والخمسين بمعلومات مستكملة عن الوضع المالي العام لصندوق التبرعات. وتناول المجلس بالمناقشة والتحليل المرحلة التي بلغها تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات لعام 2021. وأقرَّ المجلس الخطط لعام 2022. وأظهر تحليل لاتجاهات التمويل بين عامي 2008 و2021 (انظر المرفق الأول) زيادة في عام 2021. وهذه الزيادة، التي تساير الاتجاه

المسجل منذ عام 2019، ما زالت تجسد جيداً الرؤية الاستراتيجية للمفوضية وقدرتها المعززة على الإبلاغ عن النتائج الحاسمة التي تحققت في مجال دعم الدول. ولا يزال المجلس يرحب بزيادة الموارد المالية، حيث توجد حاجة ماسة إليها للحفاظ على الدعم المقدم إلى الدول في ظل استمرار تزايد طلبات الدعم. ويشدد المجلس مرة أخرى على أهمية الأموال غير المخصصة التي توفر المرونة والقدرة على التنبؤ التي تحتاج إليها المفوضية للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات حالات حقوق الإنسان على أرض الواقع.

54- وبلغ مجموع نفقات صندوق التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما قدره 21 947 415 دولاراً مقابل خطة تكاليف مقدّرة بمبلغ 27 171 453 دولاراً. وتُعزى الزيادة في خطة التكاليف في عام 2021 إلى زيادة التبرعات التي تلقتها المفوضية في عام 2021، ولا سيما فيما يتصل بتوسيع نطاق تغطية مستشاري شؤون حقوق الإنسان المنتدبين في إطار استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي بدأت في عام 2012، فضلاً عن زيادة مساهمات الدول في أعمال التعاون التقني التي تقوم بها المفوضية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، تلقى صندوق التبرعات ما مجموعه 22 706 350 دولاراً من التبرعات التي أُضيفت إلى الرصيد المتبقي من عام 2020، مما أتاح إمكانية متزايدة للتنبؤ بالموارد لتحقيق مزيد من الاستقرار في تنفيذ البرامج التي ما فتئ المجلس يدعو إليها. ويُعزى الرصيد الناتج عن الفرق بين التبرعات والنفقات في 31 كانون الأول/ديسمبر، كما كانت عليه الحال في عام 2020، إلى تأخر استلام بعض التبرعات الرئيسية، وتأثير جائحة كوفيد-19 على عدد من الأنشطة المقررة، والحاجة إلى تأمين مستوى كافٍ من الاحتياطات لضمان استمرارية العمل حتى عام 2022. وتتبع صندوق التبرعات الاتجاه السائد في السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق باحتياطاته (فوقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يتعين على الصناديق الاستثنائية أن تكفل حيازتها لاحتياطي قدره 15 في المائة من النفقات المتوقعة). ومكّنت زيادة التمويل مجلس الأمناء من اقتراح مخصصات لتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى المكنين القطريين في تشاد والنيجر، على سبيل المثال، وافتتاح مكتب قطري في بوركينافاسو، فضلاً عن الاضطلاع بالعمل المتعلق بأوجه عدم المساواة. ويواصل المجلس دعوة الدول إلى زيادة تبرعاتها دعماً لأعمال التعاون التقني مع المفوضية بوجه عام، وعدم التشدد في تخصيص هذه التبرعات لمشاريع محددة، بغية ضمان درجة المرونة المطلوبة لتغطية تكاليف البرامج في جميع المناطق تغطية كافية.

55- وقدم صندوق التبرعات موارد لبرامج التعاون التقني المصممة لبناء أطر متينة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في 64 منطقة ودولة وإقليمياً (مقابل 53 منها في عام 2020)، من خلال 54 مستشاراً لشؤون حقوق الإنسان ومشروعاً لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسواتيني، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيبادوس، وبلير، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسري لانكا، والسلفادور، وسورينام، وسيراليون، وصربيا، وطاجيكستان، وغامبيا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وكازاخستان، وكوستاريكا، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وملديف، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ومنطقة جنوب القوقاز (جورجيا)؛ وستة عناصر معنوية بحقوق الإنسان في بعثات السلام في كل من أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، والصومال، وليبيا، وهايتي؛ وأربعة مكاتب قطرية ومكاتب قائمة بذاتها في كل من تشاد، ودولة فلسطين، والمكسيك، وموريتانيا.

56- ومن خلال صندوق التبرعات، استمر توسيع نطاق الخبرات في مجال حقوق الإنسان داخل البلدان عن طريق الإطار المشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل انتداب مستشارين

لشؤون حقوق الإنسان واستجابةً للطلب المتزايد على الوجود القطري للمفوضية. وواصلت المفوضية تيسير الجهود الوطنية الرامية إلى إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضمن القوانين والسياسات والممارسات الوطنية. وخلال العام الماضي، أولت المفوضية اهتماماً خاصاً لأبعاد الأزمة الصحية العالمية على صعيد حقوق الإنسان، ودعم السياسات والممارسات الرامية إلى معالجة أثر كوفيد-19 وأوجه عدم المساواة المتزايدة بوجه خاص. واتسع أيضاً نطاق الدعم المقدم لمتابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما في سياق الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

57- ولا تزال الأزمة الصحية العالمية والصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة تثير الاهتمام بالخدمات الاستشارية التقنية التي تقدمها المفوضية لدعم جهود الدول الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد استفادت بعض البرامج الممولة عن طريق صندوق التبرعات من القدرات التقنية المعززة التي توفرها المفوضية عن طريق مبادرة Surge. وفي عام 2022، سوف يوسّع صندوق التبرعات نطاق دعمه المالي في هذا المجال. وساهمت المفوضية أيضاً، عن طريق صندوق التبرعات، في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات (بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) والقدرات الوطنية لضمان التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، جرى منح اعتماد إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا باعتبارها ممثلة تماماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وترد في المرفقات من الثاني إلى الرابع لهذا التقرير معلومات مفصلة عن خطة تكاليف صندوق التبرعات وعن الوضع المالي لصندوق التبرعات لعام 2021 وقائمة بالمانحين والمساهمين.

58- وفي عام 2021، واصل المجلس تعاونه مع دائرة الاتصال الخارجي التابعة للمفوضية رغم الحالة الصعبة، عن طريق جلساته المعقودة سواء عبر الإنترنت أو حضورياً، من أجل زيادة الفرص المتاحة لمواصلة إبراز نتائج دعم التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية. وتُوفّر أنشطة الاتصال، من قبيل الأنشطة التي نُظمت أثناء الدورة المعقودة في تشاد، طريقة مفيدة للمجلس من أجل إيصال آرائه وملاحظاته وإشراك الشركاء في توسيع قاعدة الجهات المانحة لصناديق التبرعات ودعم العمل المضطلع به في المنطقة على وجه الخصوص. وثمة اهتمام متزايد على أرض الواقع باستنتاجات المجلس واقتراحاته بشأن المشاركة مع المفوضية في مجال التعاون التقني، ويُدعى أعضاء المجلس بشكل متزايد إلى تبادل الخبرات والآراء بشأن الدروس المستفادة في جميع المناطق.

خامساً- النتائج الرئيسية والتوصيات

59- خلّفت جائحة كوفيد-19 وراءها إرثاً لا يمكن إنكاره من حيث تزايد أوجه عدم المساواة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للتقدم المحرز والإنجازات المحققة حتى الآن. ويودّ المجلس أن يؤكد بما لا يقبل الشك على ضرورة توحيد الجهود من أجل تحقيق التحولات اللازمة للقضاء على أوجه عدم المساواة، وذلك عن طريق القيام باستثمار حقيقي كبير. وستظل العواقب غير التناسبية التي تتأثر بها أكثر الفئات حرماناً تشكل تحديات جسيمة أمام تحقيق الاستقرار والرخاء للجميع. وتُبين الأزمة وأثرها على الموارد أيضاً الأثر المقوّض الذي تُحدثه بعض التحديات الرئيسية، مثل الفساد، على ضمانات الديمقراطية والإدارة السليمة واحترام سيادة القانون، وفي النهاية، على القدرة على الحصول على الحقوق الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم.

60- وتأتي "خطتنا المشتركة"، التي أطلقها الأمين العام، في الوقت المناسب ويجدر الترحيب بها بوصفها أداة عملية المنحى مصممة لإحداث فرق ملموس في حياة الناس تمس الحاجة إليه خلال

فترة التعافي بعد الجائحة. فقد كشفت الجائحة الشواغل ذات الصلة بحقوق الإنسان وفاقمت مواطن الهشاشة واللامساواة المتجذرة، على نحو ما أكده الأمين العام. وتحل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة موقعاً مركزياً في خطتنا المشتركة. ويمثل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان أداة رئيسية لحماية حقوق الإنسان ومنع إنكارها، ولا سيما حقوق الأشخاص الأشد تخلفاً عن الركب في المجتمعات. ويشدد مجلس الأمناء على الحاجة الملحة، في ضوء الثغرات والتأخيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إلى اغتنام الفرص للمضي قدماً في العقد الاجتماعي الضروري المتجدد الذي يركز على اتباع نهج شامل إزاء حقوق الإنسان.

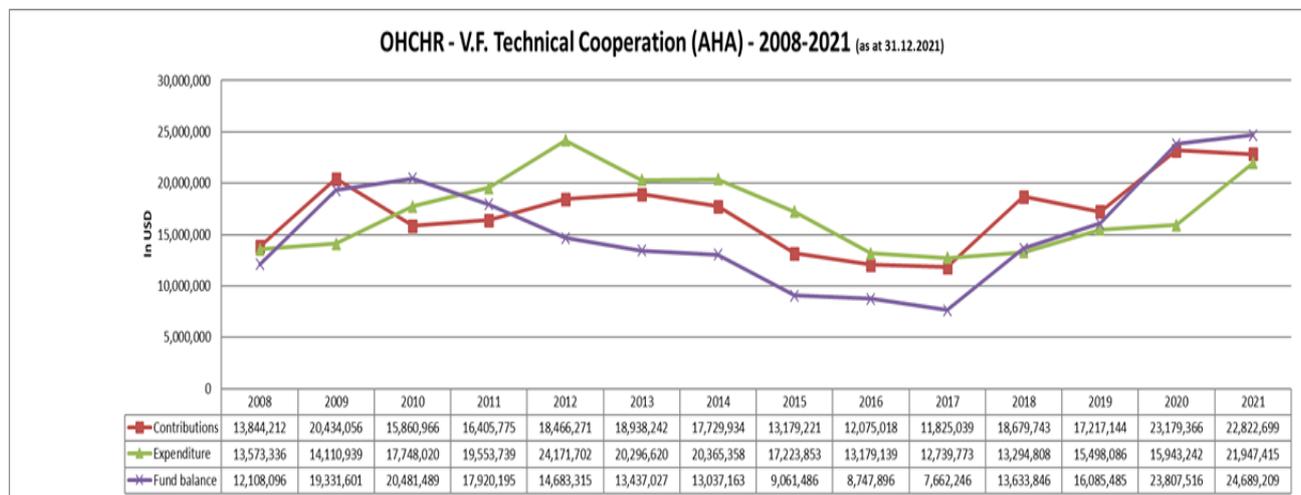
61- وكشفت الزيارة التي قام بها ممثلون عن المجلس إلى المكتب القطري للمفوضية في تشاد والمناقشة المعقودة مع سلطات الدولة والشركاء أموراً عدة. وتجدر الإشارة إلى أن العوامل التي تُبرز الأهمية الحاسمة لمواصلة تقديم الدعم عن طريق برامج فعالة، ليس فقط بالنسبة لتشاد إنما في منطقة الساحل بأسرها، فهي: البيانات والحقائق المتعلقة بالفقر المدقع؛ ونقص التمويل اللازم من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لأكثر من 5 ملايين شخص (بما في ذلك تزايد عدد اللاجئين)؛ والمتطلبات الإنسانية لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال؛ وآثار تغير المناخ والتحول البيئي، بما في ذلك على الاقتصادات وسبل العيش، بما يشمل الزراعة؛ وانعدام الأمن؛ وحالة حقوق المرأة والتحديات التي تواجه مشاركتها في اتخاذ القرارات؛ ومحدودية فرص التعليم وتنمية المهارات والعمل اللائق لمجموعات كبيرة من الشباب والشباب. ويود المجلس أن يثني على موظفي المفوضية لما أظهره من التزام وروح مهنية وحماسة دائمة على الرغم من الظروف الصعبة؛ وتتيح جهودهم المتواصلة أن تظل المفوضية شريكاً يعوّل عليه في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمسألتنا الديمقراطية والتنمية.

62- ويلاحظ مجلس الأمناء مع التقدير اعتراف مجلس حقوق الإنسان والدول بالفائدة الناشئة عن إسهاماته. ومما يشجعه أيضاً تزايد عدد الطلبات المقدمة من الدول للحصول على الدعم القطري من المفوضية، ولا سيما بعد افتتاح المكتب القطري الجديد في بوركينا فاسو، والطلبات المقدمة مؤخراً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية للحصول على خدمات مستشاري شؤون حقوق الإنسان في كل من ساموا، وطاجيكستان، وغامبيا، وكازاخستان، والكونغو. وبات تقديم الدعم التقني لإعمال حقوق الإنسان يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى مع بدء البلدان في المضي قدماً في جهودها للتعافي بعد الجائحة وإعادة الاستثمارات إلى المسار الصحيح نحو تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت الفترة قيد الاستعراض القوة الناجمة عن عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها في جميع أنحاء العالم. ويكرر المجلس تأكيده أنه لا يمكن التمتع تمتعاً كاملاً بمجموعة من الحقوق دون الأخرى، وأن الاستثمار في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يكتسي أهمية بالغة.

63- ويرحب مجلس الأمناء بالزيادة التي تحققت في التبرعات عن طريق مختلف الأدوات المالية التي كانت تديرها المفوضية في عام 2021، بما في ذلك صناديق التبرعات. ويظل المجلس يؤكد أهمية ضمان استدامة الموارد وإمكانية التنبؤ بها ومرونتها، ويؤكد في الوقت نفسه ضرورة توسيع قاعدة تمويل المفوضية بحيث يتوافر لها ما يلزم من مرونة وقدرة على التكيف لتغطية تكاليف برنامجها بوجه عام. ويودّ المجلس أن يوجه شكره إلى المانحين الذين زادوا مساهماتهم في صندوق التبرعات خلال هذه الأوقات الصعبة، ولا سيما المانحين الذين يكفلون تقديم التزامات متعددة السنوات. واستشرافاً للمستقبل، سيوسع صندوق التبرعات في عام 2022 نطاق الدعم المقدم إلى شبكة المكاتب الإقليمية للمفوضية من أجل زيادة قدراتها على تعزيز التعاون التقني. إذ تؤدي المكاتب الإقليمية للمفوضية دوراً حاسماً في توفير خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية وفي ربطها بنتائج تحليلاتها لزيادة فهم أوضاع حقوق الإنسان وتحدياتها والفرص المتاحة.

Annex I

Contributions to the United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights and expenditure trends (2008–2021)



Annex II

United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights: cost plan for 2021



Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)- Preliminary Financial Report 31.12.2021

Ver.04/11/2021

Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Approved Cost Plans 2021			Total USD	Expenditure USD at 31.12.2021
		Staff costs (CP 2021)	Activities (CP 2021)	PSC (CP 2021)		
(a) HR Advisers/HR Mainstreaming (54 countries):						
Europe and Central Asia (9 countries):						
SB-009371.05	- Belarus (closed on 30.06.2021) */	134,400	-	9,408	143,808	143,698
SB-010245	- Belarus - National Action Plan (closed on 30.06.2021)	49,186	288,907	43,952	382,045	120,956
SB-009371.29	- Bosnia and Herzegovina */	251,357	25,000	19,345	295,702	196,877
SB-009371.58	- Kazakhstan */ (new-under recruitment)	-	-	-	-	-
SB-009371.22	- Macedonia */	69,888	19,720	6,273	95,881	78,755
SB-002068	- Moldova	139,267	136,405	35,837	311,509	284,651
SB-009371.15	- Moldova */	182,557	25,000	14,529	222,086	228,315
SB-009371.14	- Montenegro */	168,908	22,000	13,364	204,272	204,055
SB-002067	- Russian Federation	244,435	411,220	85,235	740,890	707,785
SB-009371.27	- Southern Caucasus, Georgia */	198,944	74,493	19,141	292,578	284,165
SB-002065	- Southern Caucasus, Georgia & Azerbaijan	215,633	230,720	58,026	504,379	412,026
SB-009371.23	- Serbia */	89,915	-	6,294	96,209	93,984
SB-002365	- Serbia	148,116	95,450	31,664	275,230	243,134
SB-009371.59	- Tajikistan */ (new-under recruitment)	-	-	-	-	-
Africa (18 countries):						
SB-009371.18	- Burkina Faso */	479,176	28,000	35,502	542,678	386,556
SB-016967	- Burundi	435,356	326,904	99,094	861,354	575,107
SB-009371.26	- Burundi */ (July-December)	137,800	10,000	10,346	158,146	139,321
SB-009371.57	- Congo-Brazzaville */ (new-under recruitment)	-	-	-	-	-
SB-009371.51	- Equatorial Guinea */ (July-December)	155,036	25,000	12,602	192,638	176,298
SB-009371.49	- Eswatini */ (October-December)	70,603	25,000	6,692	102,295	8,823
SB-009371.52	- Guinea Bissau */ (recruitment foreseen in December)	49,000	-	3,430	52,430	-
SB-009371.30	- Guinea Bissau */ (July-December)	162,481	10,000	12,075	184,556	184,196
SB-002063	- Kenya	378,357	384,128	99,123	861,608	799,922
SB-009371.25	- Kenya */	251,045	10,000	18,273	279,318	273,855
SB-017703	- Kenya un Women GBV Survivors Access to Justice	58,838	10,967	10,967	167,644	149,040
SB-009371.21	- Lesotho */	315,596	31,696	24,310	371,602	376,842
SB-009734.04	- Malawi */	242,717	10,000	17,690	270,407	222,781
SB-002066	- Niger	298,967	302,590	78,202	679,759	676,776
SB-009734.01	- Nigeria */	288,796	34,000	22,596	345,392	301,623
SB-002077	- Madagascar	41,728	177,806	28,539	248,073	28,622
SB-009371.09	- Madagascar */	289,316	10,000	20,952	320,268	318,803
SB-009371.53	- Mozambique */ (recruitment foreseen in December)	51,700	-	3,619	55,319	4,273
SB-002085	- Rwanda	84,531	131,890	28,135	244,556	211,779
SB-009371.10	- Rwanda */	285,468	10,000	20,683	316,151	272,298
SB-009371.50	- Sierra Leone */ (recruitment foreseen in December)	53,000	-	3,710	56,710	7,218
SB-009371.48	- Zambia */ (July-December)	144,083	25,000	11,836	180,919	187,491
SB-009371.02	- Zimbabwe */	214,704	10,000	15,729	240,433	235,202
MENA (2 countries):						
SB-009371.56	- Bahrain */ (new-under recruitment)	-	-	-	-	-
SB-009371.04	- Jordan */	250,213	25,000	19,265	294,478	265,787
Americas (15 countries):						
SB-009371.37	- Argentina */	82,800	25,000	7,840	115,640	101,318
SB-009371.34	- Barbados */ (recruitment foreseen in December)	9,800	-	686	10,486	-
SB-009371.41	- Belize */	67,000	31,000	6,860	104,860	100,437
SB-009371.44	- Bolivia */	122,400	25,000	10,318	157,718	123,468
SB-009371.35	- Brasil */	125,500	25,000	10,535	161,035	132,662
SB-009371.20	- Costa Rica */	175,592	54,123	16,080	245,795	235,449
SB-009371.28	- Dominican Republic */	204,039	51,943	17,919	273,901	241,836
SB-009371.39	- Ecuador */	93,100	25,000	8,267	126,367	124,971
SB-009371.42	- Guyana */	67,200	25,000	6,454	98,654	77,568
SB-009734.02	- Jamaica */	281,828	25,000	21,478	328,306	327,889
SB-002072	- Paraguay	107,966	21,260	16,799	146,025	138,663
SB-009371.43	- Paraguay */	76,800	25,000	7,126	108,926	104,459
SB-009371.36	- Peru */	96,000	25,000	8,470	129,470	121,465
SB-009371.55	- Suriname */ (recruitment foreseen in November)	12,000	-	840	12,840	12,799
SB-009371.40	- Trinidad & Tobago */	130,800	25,000	10,906	166,706	130,105
SB-009371.38	- Uruguay */	87,020	120,296	14,512	221,828	220,693
Asia & Pacific region (11 countries):						
SB-009371.03	- Bangladesh */	362,134	25,050	27,103	414,287	325,692
SB-016966	- Maldives	60,052	10,000	9,107	79,159	43,580
SB-009371.12	- Maldives */	276,056	25,120	21,082	322,258	96,377
SB-009371.19	- Malaysia */	200,194	25,000	15,764	240,958	279,432
SB-009371.33	- Mongolia */	51,676	10,000	4,317	65,993	66,267
SB-009371.11	- Myanmar */ (July-December)	125,844	10,000	9,509	145,353	148,285
SB-009371.46	- Nepal */	60,772	25,116	6,012	91,900	67,259
SB-002064	- Papua New Guinea	161,650	204,530	47,603	413,783	248,121
SB-009371.08	- Papua New Guinea */ (July-December)	133,393	10,000	10,038	153,431	145,150
SB-007555	- Philippines	119,908	9,500	16,823	146,231	78,712
SB-009371.47	- Philippines */ (July-December)	168,812	25,000	13,567	207,379	219,641
SB-009371.60	- Samoa */ (new-under recruitment)	-	-	-	-	-
SB-002083	- Sri Lanka	179,015	148,300	42,551	369,866	181,072
SB-009371.24	- Sri Lanka */	223,278	-	15,629	238,907	242,097
SB-009371.07	- Timor Leste */	218,386	-	15,287	233,673	252,715
SB-002099	- Timor Leste	127,830	109,220	30,817	267,867	197,634
Overall HRAs' other costs						
SB-009371.31	- Support to HRAs - HQ cost recovery */	250,000	-	17,500	267,500	207,685
60% Total HRA costs to be covered by MPPTF-UNDP						
		8,239,124	1,067,557	651,763	9,958,444	8,696,932
40% Total HRA costs to be covered by OHCHR						
		2,850,835	3,086,669	762,474	6,699,978	5,087,580
Sub-total HR Advisers:		11,089,959	4,154,226	1,414,237	16,658,422	13,784,512
(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (6)						
SB-006018	- Afghanistan (UNAMA)	-	260,565	33,873	294,438	143,668
SB-007195	- Central African Republic (MINUSCA)	-	70,000	9,100	79,100	39,813
SB-002088	- Haiti (BINUH)	727,492	28,300	98,253	854,045	706,367
SB-002092	- Libya	-	134,500	17,485	151,985	114,587
SB-007199	- Somalia (UNSOM)	65,214	351,310	54,148	470,672	308,082
SB-007197	- Sudan Darfur (UNAMID) (under operational closing)	-	6,509	50,070	56,579	(30,480)
Sub-total Peace Missions:		792,706	894,745	219,368	1,906,819	1,282,038
(c) Country/Standalone Offices (4)						
SB-002089	- Chad	1,065,596	362,452	185,646	1,613,694	1,319,121
SB-002069	- Mauritania	790,790	719,391	196,323	1,706,504	1,554,854
SB-013558	- Mexico (National Law on Disappearances / MacArthur F.)	-	26,274	3,416	29,690	64,711
SB-002059	- Mexico	1,728,546	382,185	274,395	2,385,126	2,153,810
SB-016232.01	- State of Palestine	1,627,837	415,481	265,631	2,308,949	1,479,988
SB-016232.02	- State of Palestine (Protect & Advance Human Rights in oPt)	398,645	98,870	64,677	562,192	491,837
Sub-total Country /Standalone Offices:		5,611,414	2,004,653	990,088	8,606,155	7,064,321
<i>Accounting adjustments related to closed projects</i>						
						(183,450)
Total (including programme support costs)		17,494,079	7,053,624	2,623,693	27,171,396	21,947,415
<i>PSC = 13% for projects funded by donors voluntary contributions;</i>						
<i>PSC = 7% for projects funded by MPPTF-UNDP.</i>						
			27,171,396			81%
Footnotes:						
*/ Funding from MPPTF-UNDP						
**/ Negative figure resulting from adjustments to prior year commitments/ expenditure						

Annex III

Financial status of the United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights (2021)

			PSMS/FBS/Reporting Trust Fund: AHA Prepared on: 31/01/2022
United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA) Preliminary Financial report of Income and Expenditure for the period 01 January - 31 December 2021			
I - Income			Total Income
Contributions received for the VFTC in 2021			USD
- Voluntary Contributions received for 2021 - Earmarked to the VFTC			8,998,634.74
- Voluntary Contributions received for 2021 - Earmarked to specific projects			4,861,102.55
- UNDP contributions received for 2021 - Earmarked to specific projects			-
- UN-Agencies - Contributions received for 2021 (UN-Women/UNFPA/UNHCR)			312,807.49
- Gain/(loss) on exchange (on contributions 2021)			(152,518.43)
- Gain/(loss) on exchange (on prior year pledges paid)			7,469.76
MPTF contributions received for the HRAs under VFTC in 2021			8,686,066.00
- MPTF contributions received for 2021 - Earmarked to specific HRAs projects			8,686,066.00
Pledges received for 2021			-
- Voluntary Contributions - earmarked to the VFTC			-
- Voluntary Contributions earmarked to specific projects	unpaid		109,137.62
Interest and miscellaneous income			26,407.53
Total Income (I)			22,849,107.26
II - Expenditure */	Commitments	Actuals	Total Expenditure
Category			USD
CL010 - Staff costs	509,690.66	14,541,688.55	15,051,379.21
CL010 - Other Personnel costs (consultants' fees)	(13,849.20) **/	404,031.07	390,181.87
CL160 - Travel of Staff & Consultants	66,732.38	279,168.38	345,900.76
CL160 - Travel of Representatives/Participants to seminars	109,360.52	246,686.73	356,047.25
CL120 - Contractual Services	170,789.28	402,515.28	573,304.56
CL125 - General Operating & Other Direct Costs (including meeting facilitation services)	465,106.06	2,179,369.89	2,644,475.95
CL130 - Supplies, Commodities & Materials	131.94	35,155.67	35,287.61
CL135 - Equipment, Vehicle & Furniture	(88,640.04) **/	260,407.99	171,767.95
CL140 - Transfers and Grants to Implementing Partners (>\$50,000)	(299,408.03) **/	561,738.49	262,330.46
CL145 - Grants out (<\$50,000) & Fellowships	24,009.26	7,300.88	31,310.14
CL155 - Programme Support (Indirect) Costs	n/a	2,085,429.05	2,085,429.05
	943,922.83	21,003,491.98	21,947,414.81
Total Expenditure (II)			21,947,414.81
<i>*/ Actual disbursements and firm commitments - **/ Adjustments of prior year commitments</i>			
Net excess/(shortfall) of income over expenditure (I-II)			901,692.45
III - Opening balance			
Opening balance (01.01.2021) with unpaid pledge prior period			23,807,516.09
IV - Other adjustments			
Accounting adjustments - (Prior period / closed projects)			-
Refunds to donors / Write-off			(19,999.40)
Outstanding contributions receivable (prior period 2018/2020)			(150,000.00)
Outstanding contributions receivable (for 2021)			(109,137.62)
Available Funds Balance (I+III+IV-II) without pledges			24,430,071.52
Available Funds Balance (I+III+IV-II) with pledges			24,689,209.14
Contributions and pledges received to the Voluntary Fund for Technical Assistance (AHA) are managed as pooled funding to cover the activities, and financial transactions are recorded on an accruals basis. Contributions are used on a first in first out (FIFO) basis, thus any unspent contributions balance at the end of a calendar year normally relates to the last contributions received, or to donors' voluntary contributions who normally have not put in writing a specific implementation end date, nor have objected to funds carried forward to subsequent years to cover the trust fund on going activities.			

Annex IV

Donors and contributors (2021)

 Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA) - Contributions in 2021 						
Donor	Pledge 2021 USD\$	Paid USD\$	Gain/(loss) on exchange	Unpaid pledge USD\$	Unpaid pledge previous years USD\$	Project Title
Australia	258,684.41	269,266.21	10,581.80	0.00	0.00	Joint Programme on Human Rights in Philippines
Australia	157,030.69	155,580.05	-1,450.64	0.00	0.00	HRA in Papua New Guinea
Australia	157,030.69	155,580.05	-1,450.64	0.00	0.00	HRA in Timor Leste
Australia	185,581.73	183,867.33	-1,714.40	0.00	0.00	HRA in Philippines
Canada	90,909.09	98,616.55	7,707.46	0.00	-0.00	HRA Sri Lanka
Denmark	0.00	0.00	0.00	0.00	-0.00	Somalia (UNSOM)
Denmark	4,496,547.29	4,478,896.68	-17,650.61	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
Finland	2,439,024.39	2,386,634.84	-52,389.55	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
France	146,341.46	139,534.88	-6,806.58	0.00	0.00	CO in Chad
France	73,170.73	69,767.44	-3,403.29	0.00	0.00	CO in Mauritania
Germany	87,209.30	87,209.30	0.00	0.00	0.00	HRA in Bosnia & Herzegovina
Germany	232,558.14	232,558.14	0.00	0.00	0.00	OPT
Germany	44,997.75	44,997.75	0.00	0.00	0.00	Mexico
Germany	159,871.62	159,871.62	0.00	0.00	0.00	CO in Burkina Faso
India	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
IOM	10,592.35	10,592.35	0.00	0.00	0.00	Mauritania
IOM	109,137.62	0.00	0.00	109,137.62	0.00	Haitian migrants and IDPs protection/assistance
Italy	227,014.76	227,014.76	0.00	0.00	0.00	PMS in Afghanistan
Lithuania	22,522.52	22,522.52	0.00	0.00	0.00	HRA in South Caucasus (Georgia)
Luxembourg	450,450.45	456,621.00	6,170.55	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
Malta	17,201.83	17,201.83	0.00	0.00	0.00	Libya
NHRC of Qatar	0.00	0.00	0.00	0.00	150,000.00	OPT
Norway	359,625.99	343,104.59	-16,521.40	0.00	0.00	Peace Mission Support in Haiti
Norway	719,251.98	686,209.18	-33,042.80	0.00	0.00	OHCHR work in Sahel region - Chad
Norway	119,875.33	114,368.20	-5,507.13	0.00	0.00	OHCHR work in Sahel region - Niger
Norway	299,688.32	285,920.49	-13,767.83	0.00	0.00	OHCHR work in Sahel region - Mauritania
Norway	503,476.38	480,346.43	-23,129.95	0.00	0.00	OPT
OIF	7,132.37	6,927.90	-204.47	0.00	0.00	CO in Chad
Philippines	50,000.00	50,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
Russia	590,000.00	590,000.00	0.00	0.00	0.00	HRA in Russia
Saudi Arabia	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	0.00	OPT
South Korea	50,000.00	50,000.00	0.00	0.00	0.00	Philippines
Spain	112,612.61	112,612.61	0.00	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
Thailand	100,000.00	100,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
UNDP	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	HRA Malawi
UNDP	3,400,000.00	3,400,000.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP	3,394,022.00	3,394,022.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP	618,226.00	618,226.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP	283,626.00	283,626.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP	267,500.00	267,500.00	0.00	0.00	0.00	Support to HRAs
UNDP	569,763.00	569,763.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
UNDP	152,929.00	152,929.00	0.00	0.00	0.00	MPTF-HRAs deployment
United Kingdom	1,335.11	1,396.65	61.54	-0.00	0.00	OPT
United States of America	1,150,000.00	1,150,000.00	0.00	0.00	0.00	VFTC unearmarked pool fund
UNFPA	51,531.00	51,531.00	0.00	0.00	0.00	Support to UNFPA to implement MEIF in Mexico
UNHCR-Mozambique	140,000.00	140,000.00	0.00	0.00	0.00	HR mainstreaming & protection cluster in Cabo Delgado
UN Women	167,644.00	167,644.00	0.00	0.00	0.00	Addressing Violence against Women in Kenya
UN Women	93,632.49	93,632.00	-0.49	0.00	0.00	Prevention of violence against women in elections in Kenya
(SUB)/TOTAL GRANTS 2021	22,967,748.40	22,706,092.35	-152,518.43	109,137.62	150,000.00	

02/02/2022